

مقرر
قضايا بحثية 3
الأسبوع 7

عرض الطالب / بدر عبدالله السبيعي
دكتورة القانون
الفصل الثالث



مشروع البحث المقترح

المسؤولية القانونية عن الجرائم الإلكترونية باستخدام الذكاء الاصطناعي
في النظام السعودي

المقدمة

- يُعد اختيار المدخل النظري خطوة أساسية لفهم الإشكالية التي تتناولها هذه الدراسة، والمتمثلة في المسؤولية القانونية عن الجرائم الإلكترونية الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي.
- ونظرًا لطبيعة الموضوع، تم اعتماد مدخل قانوني يستند إلى تحليل أركان المسؤولية في الفقه والنظام، لكونه يوفر إطارًا مرجعيًا مناسبًا لفحص موقع الفعل الذكي ضمن منظومة المسؤولية، وتحديد ما إذا كانت القواعد الحالية كافية لاستيعاب هذه الظاهرة التقنية المتقدمة.

المدخل القائم على أركان المسؤولية القانونية في الفقه والنظام

- تمثل القواعد العامة للمسؤولية في الفقه الإسلامي والأنظمة الحديثة إطارًا رئيسًا في بناء التصورات القانونية حول الفعل المؤثم وأثره، ويمثل هذا المدخل مرجعية تحليلية مناسبة لتأصيل مفاهيم المسؤولية الناشئة عن الأفعال الإلكترونية التي تنفذها أنظمة الذكاء الاصطناعي، سواء من حيث البناء المدني أو الجنائي للمسؤولية.

1- مفهوم المدخل ومركزاته الأساسية

- يقوم هذا المدخل على تحليل العناصر الجوهرية للمسؤولية كما جاءت في مصادر الفقه والقانون، والتي تشمل في المجال المدني:

(1) الخطأ، (2) الضرر، و(3) العلاقة السببية،

وفي المجال الجنائي:

(1) الفعل الإجرامي، (2) الركن المعنوي (القصد أو الخطأ)، و(3) النص التجريمي.

- ويُستفاد من هذه المرتكزات في تحديد من يُسأل قانونيًا، وما الشروط التي يجب توفرها لتحميل المسؤولية، بغض النظر عن طبيعة الوسيط المستخدم، سواء أكان بشريًا أم تقنية ذكية.

2- ارتباط المدخل بموضوع الدراسة

- نظرًا لأن الدراسة تبحث في الجرائم الإلكترونية الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، فإن هذا المدخل يوفر أداة لتحليل:

- ما إذا كان يمكن إسناد الفعل للنظام الذكي
 - من من الأطراف يمكن اعتباره "فاعلًا قانونيًا"
 - كيف يمكن تطبيق أحكام المسؤولية في حالات لا يتوافر فيها تدخل بشري مباشر.
- ومن ثم، فإن المدخل يساعد في معالجة التساؤل الجوهرى للدراسة: "من يُسأل قانونًا عند ارتكاب جريمة إلكترونية باستخدام نظام ذكي مستقل القرار؟"

3- تحليل عناصر المدخل في سياق الذكاء الاصطناعي

- **الفعل والركن المادي:**

- يتحقق الفعل في الغالب من خلال نتيجة ناتجة عن عملية اتخاذها نظام الذكاء الاصطناعي، كسحب بيانات، أو اختراق خوادم، أو توليد محتوى ضار.
- إلا أن عدم وجود يد بشرية مباشرة لحظة التنفيذ يطرح إشكالية في توصيف "الفعل القانوني" وربطه بشخص.

- **الركن المعنوي:**

- لا تتوفر الإرادة الجنائية لدى النظام، لكن يمكن البحث عن النية أو الإهمال لدى مستخدمه أو مبرمجه أو مشغله، كأطراف قد تتوافر لديهم عناصر القصد أو التقصير.

- **العلاقة السببية:**

- تزداد صعوبة الإثبات عند تدخل خوارزميات التعلم الذاتي، ما يُضعف القدرة على تتبع السلسلة السببية بين الطرف البشري والفعل الناتج، ويستدعي اجتهادًا قانونيًا لتوسيع المفهوم.

4- تقييم ملاءمة المدخل للدراسة

- يمتاز هذا المدخل بعدة نقاط تجعل منه إطاراً مناسباً لدراسة الإشكاليات المستجدة:

- مرجعية نظامية قوية: لأنه يركز على ما هو قائم فعلياً في التشريعات السعودية مثل نظام مكافحة جرائم المعلوماتية ونظام المسؤولية المدنية.
- إمكانية ربطه بالمصادر الفقهية: بما يعزز الجانب التأصيلي للدراسة ويضفي عليها مشروعية في الطرح.
- القدرة على استكشاف الفراغ التشريعي: من خلال تطبيق القواعد الحالية على وقائع مستجدة لا تتسع لها النصوص.
- إلا أن هناك تحديات واضحة في الاعتماد الحصري عليه، أهمها:
- عدم اتساع نطاقه للفاعل غير البشري: إذ أن هذا المدخل لا يفترض فاعلين مستقلين عن الإرادة البشرية.
- افتقاره لمفاهيم المسؤولية المشتركة أو الموزعة: والتي أصبحت ضرورية لفهم بيئة الذكاء الاصطناعي المعقدة.

استنتاجات منهجية

- يمثل هذا المدخل القائم على أركان المسؤولية القانونية أداة تحليل رئيسية تساعد الدراسة على استيعاب البنية القانونية للنظام السعودي، والكشف عن مدى صلاحيته في مواجهة الجرائم الإلكترونية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.
- وعلى الرغم من تماسكه في إطار الأفعال البشرية، إلا أنه يكشف محدوديته عندما تُطرح مسؤولية نظام ذكي يتصرف بطريقة مستقلة.
- لذلك، فإن هذا المدخل يُعد مقدمة ضرورية لاستجلاء أوجه القصور، وتمهيد الطريق نحو تطوير حلول قانونية أكثر استجابة للواقع التقني المعاصر.

الخلاصة

- استعرض هذا الجزء المدخل القائم على أركان المسؤولية القانونية، وبيّن مدى ارتباطه بموضوع الدراسة.
- وقد أظهر التحليل أن هذا المدخل، رغم قوته التأسيسية، يواجه صعوبات عند تطبيقه على الأفعال الصادرة عن أنظمة ذكية مستقلة.
- ومن ثم، فهو يُعد خطوة تحليلية مهمة، تُبرز الحاجة لتطوير الأطر القانونية أو اعتماد مداخل تكميلية أكثر ملائمة للواقع التقني الجديد.



Thank You